صندوق النقد العربي
التقرير السنوي 1997

شركة أبوظبي للطباعة والنشر

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

1997

المحتويـــــات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق خلال عام 1997 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 17

الأسواق المالية العربية 21

نشاط التدريب 23

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 27

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 33

النشرات والتقارير الدورية والدراسات 35

الوضع المالي الموحد للصندوق 39

تقرير مراقبي الحسابات 45

جداول قروض الصندوق 61

جدول خطوط الإئتمان - برنامج تمويل التجارة العربية 67

جداول عامة 69

التنظيم والإدارة 73

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشـرفنـي بالأصـالة عن نفـسـي وبالنيـابة عن زمـلائي، أعـضـاء مـجـلس المديرين التنفـيـذيين، أن أرفع لمجلسـكم الموقر التـقـرير السـنوي عن أعمـال الصندوق ومركـزه المالي للعـام الميلادي المنتـهي في 31 ديسمـبر 1997، وذلك وفـقاً للمـادة الثالثـة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مارس 1998

نشاط الصندوق خلال عام 1997

مقدمـــــــة

واصل الصندوق في عام 1997 نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقيته، وحرص على التجاوب مع الحاجات المتغيرة لدوله الأعضاء بتطوير وتكثيف الخدمات التي يقدمها وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده والوسائل المتاحة له.

ومما يميز عام 1997 قيام الصندوق بإنشاء تسهيل جديد مكمل للقروض التي يوفرها للدول الأعضاء، وذلك تجاوباً مع احتياجاتها المتغيرة في ضوء النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في مسيرة التصحيح في الدول الأعضاء، والتحديات الناجمة عن التطورات الإقتصادية الدولية وعلى وجه الخصوص العولمة واندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية. ويهدف الصندوق من خلال هذا التسهيل إلى توفير الدعم المالي والفني لدوله الأعضاء من أجل مساعدتها على الإنتقال إلى مرحلة أعلى في مسيرة التصحيح الإقتصادي تتطلب تعزيز وترسيخ مقومات الإستقرار الإقتصادي الكلي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها بما يمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

ومن جانب آخر، فقد استمر الصندوق في إطار القروض الأخرى في توفير المساعدة للدول الأعضاء لتصحيح الإختلال في موازين المدفوعات ودعم جهود التصحيح حيث قدم ثلاثة قروض بقيمة إجمالية بلغت 22.7 مليون دينار عربي حسابي. وتتكون هذه القروض من قرضين أحدهما عادي لجيبوتي والآخر ممتد لليمن لدعم جهود التصحيح في البلدين، بالإضافة إلى قرض تعويضي للأردن. كما كثف الصندوق، في اطار نشاطه الاقراضي، مشاوراته مع الدول الأعضاء حيث أوفد خلال العام سبع بعثات من أعضاء جهازه الفني شملت بعثتين إلى كل من اليمن وموريتانيا وبعثة إلى كل من الأردن والجزائر وجيبوتي.

وفي مجال الاستثمار، واصل الصندوق نشاطه الاستثماري وفقاً للقواعد العامة التي حددها مجلس المديرين التنفيذيين للسياسة الاستثمارية، مع التزامه بتكوين محفظته الاستثمارية وفقاً لمكونات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة حفاظاً على موارده من التقلبات في أسعار الصرف والفائدة. كما استمر الصندوق، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين لعام 1994، في إسناد جزء من محفظته الاستثمارية إلى عدد من المؤسسات العالمية المتخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية.

كما واصل الصندوق كذلك توثيق وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال قبول وإدارة الودائع التي تعهد بها إليه، ومن خلال المواظبة على تزويدها بالتقارير الأسبوعية والشهرية وربع السنوية حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية. هذا بالإضافة إلى إدارته للمحفظة الاستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

وفي مجال الأسواق المالية، تابع الصندوق سعيه لتطوير الأسواق المالية العربية وتقوية الربط بينها وذلك من خلال العمل على تعزيز وتطوير نشاط قاعدة بيانات الأسواق المالية لديه، وتلبية طلبات الدول الأعضاء لمساعدتها على إنشاء وتطوير أسواقها المالية، والإستمرار في توثيق سبل التعاون في مجالات الاهتمام المشترك مع المؤسسات العربية والدولية العاملة في حقل الأسواق المالية.

ومن ناحية أخرى، نظم الصندوق بالإشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية ندوة شارك فيها رؤساء البورصات وهيئات اسواق الأوراق المالية في الدول العربية لمناقشة الدراسة التي أعدها خبير دولي بتكليف من الصندوق والمؤسسة حول النظم والأساليب المعمول بها في الأسواق المالية العربية في مجال التسويات والمقاصة.

وفي سبيل توفير فرص التدريب للكوادر العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية، نظم معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق ست دورات تدريبية خلال عام 1997، استفاد منها 181 متدرباً من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد حلقة عمل حول "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، شارك فيها 26 من كبار العاملين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول الأعضاء.

واستمراراً للنهج الذي بدأه الصندوق منذ عدة سنوات في تنظيم وعقد ندوة سنوية مشتركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شارك الصندوق في تنظيم الندوة السنوية المشتركة لعام 1997 وكان موضوعها "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997، وتولى كالمعتاد مهام تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه في موعده. كما تولى الصندوق، في إطار دوره كأمانة

لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مهام التنظيم والإعداد الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الحادية والعشرين للمجلس، والإجتماع السابع للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك استمر الصندوق في الإضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما حافظ الصندوق على علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات العربية والاقليمية والدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي إطار اهتمامه بتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، استمر الصندوق في تعزيز علاقات التعاون الوثيق والتنسيق بينه وبين برنامج تمويل التجارة العربية، كما استمر في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج، الأمر الذي ساعد على تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

هذا، ولقد تم خلال العام تسمية 12 وكالة وطنية جديدة، وهي الوكالات الوطنية التي يقدم البرنامج التمويل من خلالها للصادرات والواردات، ليبلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية 85 وكالة في 18 دولة عربية. كما بلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية خلال العام 31 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 220 مليون دولار، وبذلك يبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 137 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 630 مليون دولار أمريكي.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، واستمر في إصدار "النشرة الاقتصادية" وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية، كما أصدر نشراته الاحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

النشاط الإقراضي

يحتل النشاط الإقراضي موضع الصدارة في قائمة الوسائل التي أتيحت للصندوق لتحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية إنشائه. ويقوم الصندوق بممارسة هذا النشاط من خلال التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها لدوله الأعضاء المؤهلة للإقتراض منه، والتشاور معها حول السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة الإختلالات في اقتصاداتها. ويتم تقديم هذه التسهيلات الإئتمانية وفقاً لسياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في شكل قروض تتميز بالتيسير وتتفاوت في الآجال للدول الأعضاء للإسهام في تمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولدعم سياسات وإجراءات التصحيح التي تنفذها بالتشاور مع الصندوق.

أنواع التسهيلات

تشمل التسهيلات التي يقدمها الصندوق في الوقت الراهن لدوله الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الإختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المؤهلة للإقتراض. وهذه القروض هي، **القرض التلقائي**، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات ولا يزيد حجمه عن 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات العضو. ولا يشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع العضو على برنامج لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاته. **القرض العادي**، ويقدم للعضو المؤهل للإقتراض عندما تزيد حاجته عن 75 في المائة من اكتتابه المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط أن يتم تقديمه بعد الإتفاق مع العضو المقترض على برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. وتسدد كل دفعة منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها. **القرض الممتد**، ويقدم للعضو المؤهل للإقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاته ناجم عن خلل هيكلي في إقتصاده. ويشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع العضو على برنامج تصحيح هيكلي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلات العضو. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

كما يقدم الصندوق تسهيلاً خاصاً في شكل **قرض تعويضي** لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و /أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويسدد القرض التعويضي خلال فترة اقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

هذا، ويصل حالياً الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض إلى 250 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

الموارد

بلغ إجمالي موارد الصندوق الذاتية المتمثلة في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والإحتياطيات في نهاية عام 1997 نحو 622 مليون دينار عربي حسابي. وباستبعاد مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية والأصول الثابتة، يصبح صافي الموارد الذاتية في نهاية عام 1997 نحو 530 .مليون د.ع.ح. وقد تم تحديد الموارد المتاحة للإقراض من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق بما يعادل رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والبالغ 318.8 د.ع.ح.

القروض والسحب والسداد

قدم الصندوق خلال عام 1997 ثلاثة قروض بقيمة إجمالية بلغت حوالي 22.7 مليون د.ع.ح، مقابل قرضين بقيمة 36.2 مليون د.ع.ح. في العام السابق. وتتكون هذه القروض من قرض تعويضي للأردن بقيمة 2.66 مليون د.ع.ح. وقرض عادي لجيبوتي بقيمة 366 ألف د.ع.ح. وقرض ممتد لليمن قيمته 19.656 مليون د.ع.ح.

جدول رقم (1)
القروض المقدمة خلال عام 1997

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض (مليون د.ع.ح.)
الأردن	تعويضي	2.660
جيبوتي	عادي	0.366
اليمن	ممتد	19.656
المجموع		22.682

وقد بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 1997 نحو 29.4 مليون د.ع.ح.، تمثل السحوبات على القروض الثلاثة التي تم تقديمها خلال العام للأردن وجيبوتي واليمن، بالإضافة إلى سحوبات على قروض سابقة لكل من الأردن والجزائر وموريتانيا واليمن.

ومن جانب آخر، تسلم الصندوق خلال عام 1997 ما قيمته 9.6 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض سابقة تم تسديدها من قبل أربع دول مقترضة هي تونس والمغرب واليمن وموريتانيا.

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 1997 ما يعادل 206.7 مليون د.ع.ح.، وشكل نحو 65 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض، مقابل حوالي 186.9 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل نحو 59 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض في نهاية عام 1996.

جدول رقم (2)
السحب وسداد القروض خلال عام 1997

(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			سداد أصل القروض
	القروض المقدمة خلال عام 1997	القروض السابقة	المجموع	
الأردن	2.660	4.000	6.660	—
الجزائر	—	10.000	10.000	—
جيبوتي	0.184	—	0.184	—
تونس	—	—	—	1.294
المغرب	—	—	—	3.700
موريتانيا	—	1.285	1.285	1.811
اليمن	6.683	4.620	11.303	2.835
الإجمالي	9.527	19.905	29.432	9.640

وقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 231.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1997، ويعادل ذلك ما نسبته نحو 73 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض مقابل نحو 68 في المائة في نهاية عام 1996.

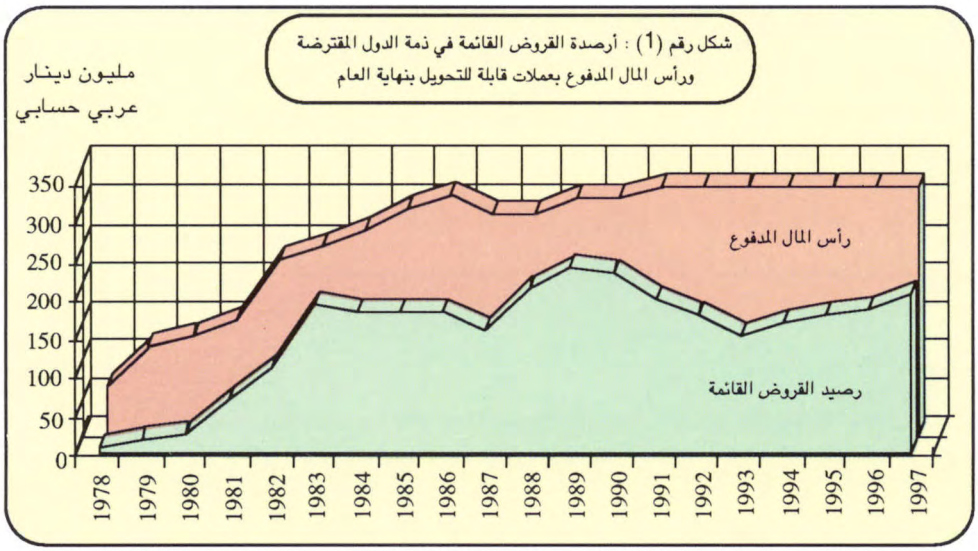

ولقد وصل عدد القروض المقدمة من الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 وحتى نهاية عام 1997 إلى مائة وثلاثة قروض قيمتها الإجمالية نحو 719 مليون د.ع.ح.، أي ما يزيد عن 3 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذا المبلغ اثنا عشرة دولة من الدول الأعضاء.

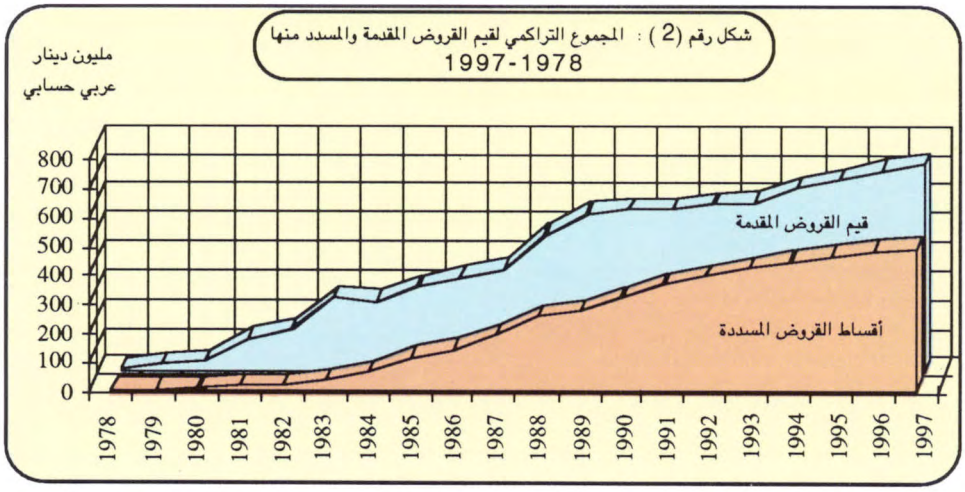

إنشاء تسهيل إقراضي جديد

في ضوء النتائج التي حققتها الدول الأعضاء في مسيرة التصحيح الإقتصادي، والحاجة إلى الإستمرار بها من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة منها، أنشأ الصندوق تسهيل إقراضي جديد لمساعدة هذه الدول لمواصلة جهود التصحيح مع تعميق الإصلاحات الهيكلية.

فقد حقق معظم هذه الدول نتائج ملحوظة في تطبيق "المراحل الأولى" من الإصلاحات الهيكلية التي تضمنت تحرير الإقتصاد وتخفيض وإزالة أوجه الدعم المختلفة والقيود على الأسعار والتجارة والمدفوعات، والتوجه نحو آلية السوق لتخصيص الموارد، وإصلاح نظم أسعار الصرف، والإنفتاح على الخارج، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوراً أكبر في النشاط الإقتصادي. وقد انعكست هذه النتائج في تمكّن عدد من الدول الأعضاء من إعلان قابلية تحويل عملاتها لأغراض المعاملات الجارية.

وعلى الرغم من هذه النتائج التي تم تحقيقها في معظم الدول الأعضاء، فإنه لا يمكن القول أن تحقيق التجاوب المنشود في جانب العرض قد تم بالصورة المأمولة. فمعدلات النمو الإقتصادي لا تزال منخفضة، وفي ضوء المعدلات المرتفعة للسكان، فإن متوسط الدخل الفردي في الدول الأعضاء ظل في أحسن الأحوال ثابتاً، كما ارتفعت معدلات البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصادات الدول الأعضاء لا تزال تعاني من أوجه ضعف عديدة تجعلها عرضة للصدمات الخارجية، من أهمها تدني مستوى الإدخار والإستثمار وعدم التنوع الكافي للقاعدة الإنتاجية ولهيكل الصادرات، وكذلك في بعض الحالات، المستوى العالي للمديونية الخارجية. وتبرز أهمية هذه الأمور من كون أن إصلاح أوضاع موازين المدفوعات وإعلان قابلية تحويل العملة لا يمكن تحقيقه بصورة ذات معنى إلا في إطار النمو الإقتصادي القابل للإستمرار.

فلقد أظهرت التطورات الإقتصادية الحديثة أن الإستقرار الكلي يبقى ضعيفاً حتى في حالة بعض الدول التي تسجل فائضاً في موازين مدفوعاتها ويتكون لديها مستوى ملحوظ من الإحتياطيات. فمن أجل التوصل إلى المرحلة المنشودة، وهي مرحلة النمو الذاتي المستمر الذي يكفل تحسين ورفع مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل المنتج وتحقيق التوازن القابل للإستمرار في موازين المدفوعات، تبرز الحاجة لمعالجة عدد من العوائق الهامة أمام ذلك النمو في معظم الدول الأعضاء. ومن هذه العوائق، معدلات الإدخار والإستثمار غير الكافية، والإنتاجية الضعيفة، والتشوهات في نظم الحوافز، والقيود التي تحد من مجالات عمل ونشاط القطاع الخاص. كما تبرز الحاجة في هذه الدول لرفع القدرة التنافسية لاقتصاداتها لتتكيف مع سياسات الإنفتاح والعولمة الإقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية، وكذلك

تعزيز جدارتها الإئتمانية في الوقت الذي يزداد فيه اندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية، لتتمكن من الإنتفاع من التحولات في تدفقات الإستثمارات الخاصة بين هذه الأسواق، وجذبها للمساهمة في تمويل التنمية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول الأعضاء تسعى في إطار جهودها الإصلاحية إلى معالجة هذه القضايا، إلا أن النتائج لا تزال دون المستوى المنشود. وفي ضوء هذه الأمور، فإن الدول الأعضاء في حاجة إلى الدعم والمساعدة لتمكينها من الإستمرار في جهود التصحيح والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة. فالتحديات التي أفرزتها هذه التغيرات والعوائق التي تعاني منها الإقتصادات العربية في مسارات نموها خلال هذه المرحلة وفي المستقبل المنظور نتيجة لذلك، تتطلب تعميق الإصلاحات الهيكلية بصورة مكملة للجهود التصحيحية التي يجري تنفيذها على المستوى الكلي للإقتصاد.

وفي ضوء هذه التطورات، وسعياً من الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء في الإستمرار في جهود التصحيح مع تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتوفير الدعم لها للتصدي للتحديات الإقتصادية التي تواجهها خلال هذه المرحلة، أقر مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه العشرين المنعقد في شهر مايو 1997 إنشاء التسهيل الإقراضي الجديد.

ويسعى الصندوق من خلال هذا التسهيل إلى توفير الدعم المالي والفني للدول الأعضاء التي حققت المراحل الأولى من التصحيح الإقتصادي من أجل تمكينها من الاستمرار في الاصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح التي تعمل على تنفيذها على المستوى الكلي للاقتصاد، وذلك بهدف إزالة المعوقات التي تحد من تجاوب جانب العرض، وتعزيز مرونة الاقتصاد للتكيف مع الأوضاع الخارجية، والوصول إلى النتائج المنشودة من جهود التصحيح. ويركز الصندوق في مساعدته للدول الأعضاء في إطار هذا التسهيل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في قطاعين وثيقي الصلة باهتماماته، وهما القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة.

ويأتي التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء، وخاصة القرضين العادي والممتد. وقد حدد مجلس المحافظين سقف الإقراض في إطار هذا التسهيل بواقع 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويعمل الصندوق حالياً على وضع المعايير والقواعد المنظمة لاستخدام التسهيل.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار نشاطه الإقراضي، أوفد الصندوق خلال عام 1997 سبع بعثات إلى الدول الأعضاء شملت، بعثتين إلى كل من اليمن وموريتانيا على التوالي وبعثة واحدة إلى كل من الأردن والجزائر وجيبوتي، وذلك بهدف إجراء مشاورات مع السلطات حول متابعة تنفيذ و/ أو التوصل إلى برامج تصحيح اقتصادي في هذه الدول. ويمثل ذلك الاستمرار في تطبيق سياسة الاقراض التي تبناها الصندوق منذ عام 1989، والتي تركز على تخصيص المزيد من الموارد المتاحة للإقراض لدعم برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح المالي والهيكلي التي تنفذها الدول الأعضاء بهدف تحسين النمو الاقتصادي وتحقيق الوضع القابل للاستمرار في ميزان المدفوعات.

فبالنسبة **للأردن**، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لمتابعة تنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج التصحيح الاقتصادي المصاحب للقرض الممتد الذي قدمه الصندوق للأردن في أكتوبر 1994، وهي المرحلة التي غطت عام 1996. وقد أظهرت البيانات والمعلومات التي حصلت عليها البعثة بأن نتائج تنفيذ البرنامج التصحيحي خلال تلك المرحلة كانت مرضية بوجه عام. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن قد تمكّن في إطار البرنامج التصحيحي الذي غطى الفترة 1994-1996، من تحقيق نتائج إيجابية في مجال النمو والإستقرار الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

ففي مجال الإنتاج والأسعار حقق الأردن معدّل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط 7.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 1994-1996. وبالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها السلطات، ساعد التحسن في جانب العرض في احتواء معدّل التضخم عند حدود 4 في المائة في المتوسط سنوياً خلال فترة البرنامج. وفي مجال المالية العامة تم تخفيض العجز المالي للحكومة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 5.9 في المائة قبل بداية البرنامج إلى 4.6 في المائة في نهايته. وفي القطاع الخارجي مكّن التحسن الملحوظ في نمو الصادرات من تحقيق خفض ملموس في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث انخفض من 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى نحو 4.2 في المائة في عام 1996. كما نجحت سياسات إدارة الطلب الكلي المدعومة بإصلاحات هيكلية، التي طبقتها السلطات في إطار البرنامج، في تحقيق استقرار سعر الصرف، وتمكين الأردن من اعلان قابلية الدينار للتحويل لأغراض المعاملات الجارية.

وفي **الجزائر**، قامت بعثة المشاورات بالإطلاع على تنفيذ البرنامج التصحيحي المتفق عليه لعام 1996، والذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو حقيقي بنسبة 4.2 في المائة، واحتواء معدل التضخم في حدود 15 في المائة، وتقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 4.7 في المائة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. واتضح للبعثة أن السلطات الجزائرية واصلت جهودها التصحيحية خلال عام 1996 بالتزام تام، وهو ما تعكسه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال العام، إذ تشير البيانات والمعلومات التي توفرت إلى أن الأداء الفعلي في مجالات مالية الحكومة، والحساب الجاري لميزان المدفوعات والإحتياطيات الرسمية الخارجية كان أفضل من توقعات البرنامج، في حين كانت معدلات النمو، والأسعار، والسيولة المحلية ضمن الحدود المقدرة لها في البرنامج. كما واصلت السلطات الجزائرية بوجه عام الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها في البرنامج، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بقطاع الشركات العامة والقطاع المصرفي.

وفي إطار الحرص على مواصلة مسيرة التصحيح وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الإستقرار والإصلاح الهيكلي، تم الاتفاق مع السلطات الجزائرية على برنامج مكمل لعام 1997.

وفي **جيبوتي**، التي انضمت إلى عضوية الصندوق في أبريل 1996، توصلت مشاورات بعثة الصندوق مع السلطات إلى تبني الحكومة برنامج تصحيح مالي لعام 1997 يُدعم بالقرض العادي الذي قدمه الصندوق خلال العام. ويهدف البرنامج إلى تحقيق معدل نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل التضخم، وتقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وتضمن البرنامج سياسات واجراءات ترمي إلى خفض العجز المالي في الموازنة العامة، والحد من التوسع في الائتمان المصرفي، ودعم القدرة التنافسية للقطاع الخارجي بإجراءات لرفع حوافز التصدير وزيادة جاذبية استخدام الميناء والخدمات التجارية من قبل الأسواق المجاورة.

وفي **موريتانيا** حيث أوفد الصندوق بعثتين للمشاورات خلال عام 1997، أظهرت نتائج المراجعة التي أجرتها البعثة الأولى منهما أن السلطات الموريتانية قد واصلت جهودها التصحيحية خلال عام 1996 بصورة جيدة. واتخذت السلطات الموريتانية في هذا الإطار إجراءات هدفت إلى مواصلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم وتقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف. ونتيجةً لذلك، تم تحقيق معظم الأهداف المتضمنة في البرنامج المتفق عليه مع الصندوق لعام 1996 باستثناء الهدفين المتعلقين بمعدل التضخم والسيولة المحلية. كما توصلت مشاورات البعثة مع المسؤولين إلى الإتفاق على برنامج مكمل لعام 1997.

وتابعت بعثة المشاورات الثانية سير تنفيذ برنامج التصحيح للنصف الأول من عام 1997، وقد تبين للبعثة أن الأهداف المتفق عليها للفترة المعنية قد تم تحقيقها بشكل عام.

وبالنسبة **لليمن**، أوفد الصندوق بعثتين للمشاورات كانت أولاهما للمتابعة، حيث اطلعت على النتائج التي حققها الاقتصاد اليمني في ظل برنامج الاصلاح المالي الذي تم تطبيقه بالإتفاق مع الصندوق، وغطى الفترة اكتوبر 1995- ديسمبر 1996. وقد أشارت البيانات والمعلومات التي حصلت عليها البعثة إلى أن الاقتصاد اليمني قد حقق نتائج إيجابية في إطار البرنامج، حيث انخفض العجز الكلي في الموازنة من 17 في المائة عام 1994 إلى 2.7 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996. وساهم تخفيض عجز الموازنة وكذلك تمويله من مصادر غير تضخميه في خفض معدل نمو السيولة المحلية، كما ساعد في تخفيض معدل التضخم. وأدت سياسة إدارة الطلب التي انتهجتها الحكومة خلال العامين المذكورين إلى تقليص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما نجحت الحكومة في معالجة أحد أهم مصادر التشوهات في الاقتصاد المتمثل في تعدد أسعار الصرف والمغالاة فيها، وذلك من خلال توحيدها وتعويمها في يوليو 1996. وقد توجت هذه النتائج الإيجابية بإعلان قابلية الريال اليمني للتحويل في المعاملات الجارية في يناير من عام 1997.

وفي ضوء تلك النتائج، توصلت بعثة المشاورات الثانية مع السلطات اليمنية في إطار القرض الممتد الجديد الذي قدمه الصندوق للجمهورية اليمنية على برنامج تصحيح هيكلي مصاحب للقرض، يغطي الفترة يوليو 1997 - ديسمبر 1999. وتشمل أهداف البرنامج تحقيق معدل نمو حقيقي في القطاع غير النفطي بنسبة 5.5 في المائة، وخفض معدل التضخم إلى 7.5 في المائة، واحتواء العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والمحافظة على مستوى من الاحتياطيات الأجنبية يكفي لتغطية 4.5 شهراً من الواردات. ويتضمن البرنامج سياسات مالية ونقدية تقييدية مدعومة بإصلاحات هيكلية في مجال الإيرادات الضريبية، والنفقات، والخدمة المدنية، والأسعار، والشركات العامة، والجهاز المصرفي والمالي.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق 94.9 مليون د.ع.ح.، وهي تمثل حوالي 30 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وبلغت الفوائد المتأخرة المستحقة على هذه الأقساط نحو 10.6 مليون د.ع.ح، وبلغت الفوائد التأخيرية نحو 82.9 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1997 كما هو مبين في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة

كما في 1997/12/31

(دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	36,936,779	72,619,511
الصومال	14,876,572	3,490,739	16,966,064	35,333,375
العراق	49,850,000	1,546,075	28,996,766	80,392,841
المجموع	**94,874,072**	**10,572,046**	**82,899,609**	**188,345,727**

ويواصل الصندوق مشاوراته مع السلطات في الدول المعنية لمحاولة إيجاد سبل لتسوية هذه المشكلة. كما أن الصندوق يسعى من خلال تكثيف جهوده في دعم البرامج التصحيحية في الدول المقترضة الأخرى لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية بما يضمن تعزيز قدرتها على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الإستثماري

يهدف النشاط الإستثماري في الصندوق إلى الحفاظ على موارده وتنميتها بما يساعد على تأمين الموارد اللازمة لمواجهة نفقاته ويمكّنه من تحقيق أهدافه. وتتكون سياسة الصندوق في مجال الإستثمار من مجموعة المبادىء التي وردت في اتفاقية إنشائه والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين بشأن النشاط الإستثماري وكذلك القرارات التي أصدرها مجلس المديرين التنفيذيين حول الموضوع. وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الإستثمار، والضوابط الأساسية لإدارة الإستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ تلك السياسة. ويتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق وطبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية، وترتكز على أربعة معايير رئيسية هي : الأمان، والسيولة، وحرية التحويل، والعائد الأقصى المتاح.

وقد أدت الظروف الحرجة التي يمّر بها الإقتصاد الدولي خاصة بعد الأزمات التي ظهرت في أسواق جنوب شرق آسيا والتحولات السياسية والإقتصادية الجارية في عدد كبير من دول العالم، وما تشهده الأسواق المالية العالمية من تقلبات حادة ومستمرة في أسعار الصرف وأسعار الأسهم والسندات، إلى اكتساب معيار الأمان أولوية وأهمية خاصة. ويلعب معيار العائد على الإستثمارات دوراً هاماً كذلك في سياسة الصندوق الإستثمارية، خاصة وأن الإيرادات من الإستثمار تمثل حالياً واحداً من أهم المصادر لدخل الصندوق.

ويتم من وقت لآخر إدخال بعض التعديلات على سياسة الإستثمار بما يتناسب ومقتضيات العمل وطبيعة الأسواق المستثمر فيها بهدف تحسين العائد على المحفظة دون المساس بأهداف الإستثمار المعلنة والمبادىء المقررة. وفي سبيل تحسين العائد على الإستثمارات، في إطار المعايير المعتمدة، تم خلال عام 1997 فتح مجال الإستثمار في أسواق كانت مغلقة أمام استثمارات الصندوق وذلك بإضافة عدد من العملات والأسواق المسموح بالاستثمار فيها وكذلك بتوسيع مجال الإستثمار في السندات بزيادة الفئات الإئتمانية المقبولة للإستثمار في السندات.

وتتكون المحفظة الإستثمارية للصندوق من قسمين، يضم القسم الأول المحفظة المدارة داخلياً والتي تمثل نحو 69.6 في المائة من إجمالي المحفظة الإستثمارية. ويضم القسم الثاني المحفظة المدارة خارجياً والتي تمثل نحو 30.4 في المائة من إجمالي المحفظة. وقد تمت الموافقة خلال العام على إسناد إدارة مبلغ 150 مليون و.ح.س.خ. إلى ثلاث من المؤسسات العالمية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية ضمن السياسة المعتمدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين. وقد جاء ذلك في ضوء النتائج الإيجابية لتجربة الصندوق في إسناد إدارة استثمار جزء من أمواله إلى مدراء محافظ خارجيين، حيث تم تحقيق معدل عائد سنوي خلال عام 1997 بلغ حوالي 6 في المائة على أساس القيمة السوقية للمحافظ مقارنة مع بديل استثمارها في الودائع مع البنوك والتي تم تحقيق معدل عائد عليها بلغ 4.02 في المائة للفترة نفسها.

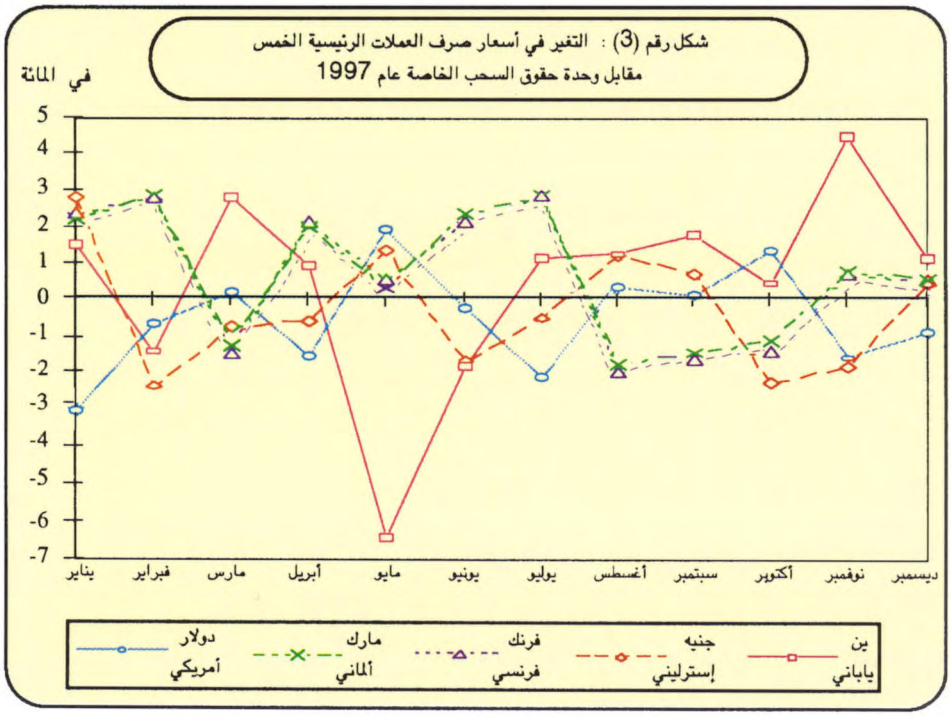

وتلافياً للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والفائدة على العملات المختلفة، حرص الصندوق على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، ساعياً في توزيعها بين العملات إلى إيجاد اتساق بين توزيع عملات المحفظة الإستثمارية للصندوق مع نسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة.

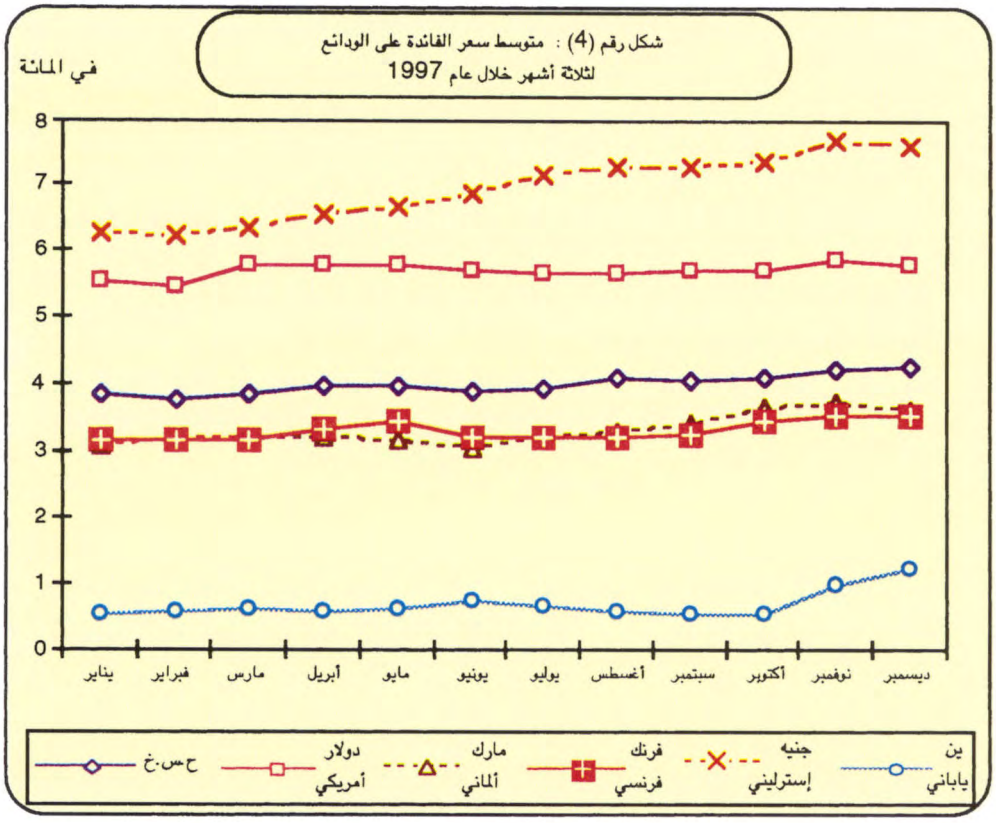

ولقد استمر كذلك التحسن في العائد المحقق على إجمالي المحفظة الإستثمارية المدارة داخلياً والتي تتكون في معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك، إذ بلغ متوسط العائد السنوي الإجمالي للمحفظة 4.44 في المائة لعام 1997 مقارنة بمعدل فائدة بلغ 4.03 في المائة على ودائع حقوق السحب الخاصة لأجل خلال عام 1997. وبالأخذ في الاعتبار فروق تقييم محفظة السندات لغرض التداول، فإن العائد يرتفع إلى 4.61 في المائة. أما بالنسبة للمحافظ المدارة خارجياً، فقد بلغ المعدل السنوي الإجمالي للعائد المحقق، خلال عام 1997، متضمناً نتائج التعامل بالسندات 6.39 في المائة. أما بالنسبة لمجمل محافظ الصندوق الإستثمارية، المدارة داخلياً والمدارة من قبل مدراء محافظ خارجيين، فقد بلغ المعدل السنوي الإجمالي للعائد عليها، متضمناً التغير في مخصص تقييم محفظة السندات، 5.12 في المائة خلال عام 1997.

والجدير بالذكر، أن نشاط الصندوق لا يقتصر على توظيف موارده الذاتية، وإنما يمتد ليشمل قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء، وإدارة المحافظ الإستثمارية التي تضم جزءاً من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وحساب صندوق تقاعد العاملين. وفي نهاية عام 1997 بلغ رصيد الودائع المباشرة

170 مليون دولار مقارنة بنحو 134.5 مليون دولار في نهاية عام 1996. كما بلغ مجموع المحافظ الإستثمارية المدارة 165.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 1997.

ومن جانب آخر، وفي إطار تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية، واظب الصندوق على تزويد تلك المؤسسات بالتقارير الأسبوعية والشهرية والفصلية حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصادات العربية.

الأسواق المالية العربية

شمل نشاط الصندوق في مجال الأسواق المالية خلال عام 1997 ثلاثة مجالات هامة، كان أولها الإستمرار في تطوير وتكثيف نشاط قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية لتوفير البيانات والمعلومات عن نشاط هذه الأسواق. أما المجال الثاني فهو مواصلة الجهود المؤدية إلى تطوير عمل هذه الأسواق وتقوية الربط بينها. وتمثل المجال الثالث في تقديم الدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء في مجال إنشاء أسواق مالية محلية. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الصندوق في العمل نحو توثيق الصلات مع المؤسسات العربية والدولية العاملة في حقل الأسواق المالية بما يعزز جهود الصندوق لتطوير الأسواق المالية العربية.

فقد تابع الصندوق خلال عام 1997 عمله في مجال تعزيز نشاط قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية التي استهدف الصندوق من وراء إنشائها نشر بيانات ومؤشرات الأسواق المالية العربية في إطار موحد وبصورة منتظمة سعياً إلى نشر الوعي الاستثماري وزيادة التعريف بتلك الأسواق وبفرص الاستثمار فيها. وفي هذا الصدد، استمر الصندوق في إصدار النشرة الفصلية الخاصة بأنشطة الأسواق المشاركة. وقد شهدت النشرة تطوراً نوعياً تضمن احتساب وإضافة مؤشرات تحليلية جديدة عن الأسواق المالية العربية المشاركة.

وفي ضوء تزايد وتطور نشاط الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة، يعكف الصندوق حالياً على دراسة سبل نشر بيانات هذه الأسواق بصورة آنية لتمكين المتعاملين والمستثمرين من متابعة التطورات في هذه الأسواق واتخاذ قرارات الاستثمار فيها.

وفيما يتعلق بمجال تقييم الملاءة، واصلت الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي أنشأها الصندوق بالتعاون مع مجموعة إيبكا ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي نشاطها. فقد بدأت شركة "المغرب للتقييم"، وهي أحد فروع الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية، وتتخذ من تونس مقراً لها، بتقديم خدماتها للشركات التونسية والأردنية. كما قامت الشركة بتأسيس فرع آخر في القاهرة تحت عنوان "شركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية" ومن المتوقع أن تباشر نشاطها خلال الربع الأول من عام 1998. هذا، وتسعى الشركة حالياً إلى إنشاء شركات أخرى تابعة لها بهدف إكمال التغطية الجغرافية للدول العربية.

واستمراراً لجهوده المبذولة لتطوير الأسواق المالية العربية، نظم الصندوق بالإشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية ندوة بمقره في 9 أبريل 1997، شارك فيها رؤساء البورصات وهيئات أسواق الأوراق المالية في الدول العربية، لمناقشة الدراسة التي أعدها خبير دولي بتكليف من الصندوق والمؤسسة حول النظم والأساليب المعمول بها في أسواق الأوراق المالية العربية في مجال التسويات والمقاصة. وقد أعد الخبير الدراسة بعد أن أجرى مسوحات ميدانية لأسواق الأوراق المالية في كل من البحرين ومصر والكويت والمغرب وتونس والأردن ولبنان وعمان والسعودية. وتم في الإجتماع تدارس ومناقشة النظم المعمول بها في أسواق الأوراق المالية العربية في مجال المقاصة والتسويات وتحري سبل تطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة الثلاثين وتوصيات المنظمة الدولية لهيئات أوراق المال، والنظر في إمكانية الربط فيما بينها وذلك بالتعاون بين تلك الأسواق من جهة، والصندوق والمؤسسة من جهة أخرى.

ومواصلة لجهوده الرامية إلى تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال إنشاء وتطوير أسواقها المالية المحلية، أعد الصندوق، بناء على طلب من الجمهورية اليمنية، دراسة أولية حول متطلبات إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن. وقد تم إعداد الدراسة بالإستناد إلى تجارب الدول العربية وشملت الإطار التشريعي والإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي للسوق والأنظمة التي تحكم أعماله. ويعتزم الصندوق إيفاد بعثة إلى الجمهورية اليمنية للتشاور مع المسؤولين المختصين فيها من أجل المساعدة في استكمال إنشاء السوق ووضع القواعد والإجراءات المنظمة له.

ومن ناحية أخرى، استمر الصندوق في توثيق وتعزيز أواصر التعاون بينه وبين المؤسسات العربية والدولية العاملة في حقل الأسواق المالية، وذلك للتنسيق معها في مجالات الاهتمام المشترك، وبالصورة التي تدعم جهود الصندوق في تطوير الأسواق المالية العربية. وفي هذا الصدد شارك الصندوق في المؤتمر الثالث لمجموعة الاقتصاد والأعمال حول أسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت خلال يومي 20 و 21 مايو 1997. كما شارك في المؤتمر السنوي لإتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية الذي عقد في القاهرة في الفترة 15-17 يونيو 1997، تحت شعار "ربط البورصات العربية : الآلية والأهداف". وقدم الصندوق ورقة عمل إلى المؤتمر عن دوره في الربط بين الأسواق المالية العربية. وبالإضافة إلى ذلك شارك الصندوق في اجتماع الدورة السابعة عشرة لمجلس اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية الذي انعقد في البحرين خلال الفترة من 1 - 3 ديسمبر 1997.

نشاط التدريب

معهد السياسات الإقتصادية

تابع معهد السياسات الإقتصادية بالصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يستهدف تعزيز القدرات الفنية للكوادر العربية الرسمية الناشئة والمتوسطة والعليا العاملة في الأجهزة الإقتصادية والمالية والنقدية في الدول الأعضاء. وشمل برنامج المعهد لعام 1997 ست دورات تدريبية منها دورتين تتعلقان بإدارة الإقتصاد، هما إدارة المصروفات العامة وتصميم برامج الاستقرار والتصحيح الإقتصادي، وثلاث دورات معنية بالإحصاءات الإقتصادية، وهي الإحصاءات النقدية والمصرفية وإحصاءات ميزان المدفوعات والحسابات القومية، ودورة متخصصة في الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى حلقة عمل حول سياسة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية.

ولقد استفاد من الدورات الست لهذا العام 181 متدرباً من الدول الأعضاء. وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 1997 إلى 55 دورة استفاد منها 1576 متدرباً. كما بلغ عدد حلقات العمل التي نظمها المعهد منذ بداية نشاطه في هذا المجال في عام 1995 وحتى نهاية عام 1997 ثلاث حلقات عمل، شارك فيها نحو 63 من الخبراء وكبار العاملين في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية.

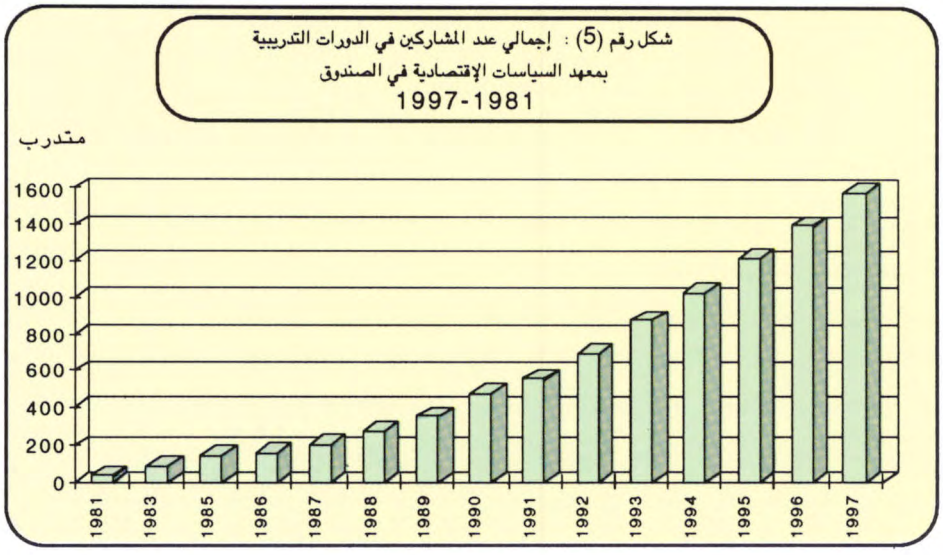

دورة إدارة المصروفات العامة

نظم المعهد هذه الدورة بمقر الصندوق لمدة ثلاثة أسابيع خلال الفترة من 15 فبراير - 5 مارس 1997، وهدفت إلى تعريف المشاركين بالإتجاهات والقضايا الحديثة في إدارة المصروفات العامة من حيث الأهداف والاستراتيجيات والترشيد والكفاءة. واستفاد من الدورة 30 متدرباً من 16 دولة عضو من الكوادر المتوسطة والعليا في وزارات المالية والتخطيط والبنوك المركزية ممن يتطلب عملهم إبداء الرأي في تخصيصات الموازنة العامة للدولة، وتخطيط الإنفاق العام ومراقبته والمساهمة في وضع السياسات والبرامج المالية والإقتصادية والتصحيحية ومتابعة تنفيذها. وقام بالتدريس في الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية وصندوق النقد والبنك الدوليين.

دورة تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الإقتصادي

نظم المعهد هذه الدورة لمدة ثلاثة أسابيع بمقر الصندوق خلال الفترة من 22 مارس - 9 أبريل 1997، وهدفت إلى تدريب المشاركين على تطبيق أدوات وأساليب التحليل الإقتصادي الكلي، واختيار السياسات الإقتصادية المساعدة على الاستقرار والنمو المستدام، وتقييم آثارها على الأداء الإقتصادي، وتصميم برامج الاستقرار المالي ورسم السياسات الإقتصادية. واستفاد من هذه الدورة 32 متدرباً من 16 دولة عضو من ذوي الخبرات من العاملين في الأجهزة الحكومية المسؤولين عن متابعة البرامج التصحيحية، وتقديم المشورة في الشؤون الإقتصادية إلى متخذي القرارات. وقام بالتدريس في الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي بالإضافة إلى خبراء من معهد صندوق النقد الدولي.

دورة الإحصاءات النقدية والمصرفية

تم تنظيم هذه الدورة المتخصصة بمقر الصندوق لمدة 3 أسابيع خلال الفترة من 26 أبريل - 14 مايو 1997. وهدفت إلى التعريف بقواعد وأساليب تجميع وتجهيز وتبويب وعرض الإحصاءات النقدية والمصرفية، وذلك وفقاً لمنهجية الدليل الجديد للإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. واستفاد من الدورة 31 متدرباً من 16 دولة عضو من القائمين على إعداد هذه الإحصاءات واستعمالها في المصارف المركزية والمؤسسات المالية الأخرى.

وقام بالتدريس في هذه الدورة والإشراف على التطبيقات العملية خبراء من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي بالإضافة إلى خبراء من صندوق النقد الدولي.

دورة الحسابات القومية

نظم المعهد هذه الدورة بالتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، بمقر الصندوق خلال الفترة من 7 - 17 يونيو 1997. وهدفت إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1993، ودراسة التصانيف والمصطلحات الجديدة المتعلقة به وبيان التغيرات التي طرأت على نظام عام 1968 من الناحية النظرية والتطبيقية، وكذلك دراسة الاحتياجات الإحصائية اللازمة لإعداد الحسابات وفق النظام الجديد. واستفاد منها21 متدرباً من العاملين في مجال إعداد الحسابات القومية في 16 دولة عضو. وساهم في تقديم موضوعات الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية ومن الأسكوا.

دورة إحصاءات ميزان المدفوعات

تم تنظيم هذه الدورة بمقر الصندوق لمدة ثلاثة أسابيع خلال الفترة من 8 نوفمبر - 1 ديسمبر 1997، وهدفت إلى دراسة المفاهيم المعتمدة لميزان المدفوعات والمكونات الرئيسة للميزان حسب ما ورد في الدليل المحدث الصادر عن صندوق النقد الدولي (الطبعة الخامسة) عام 1993، وكذلك طرق إعداد ميزان المدفوعات. كما شملت الدورة دراسة العلاقات المتبادلة بين ميزان المدفوعات والحسابات الإقتصادية الكلية الأخرى. واستفاد من الدورة 35 متدرباً من 17 دولة عضو من العاملين في المصارف المركزية والأجهزة الإحصائية والإقتصادية المسؤولين عن إعداد ميزان المدفوعات. وساهم في تقديم مواد الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية وصندوق النقد الدولي.

دورة الرقابة على المصارف

نظم الصندوق هذه الدورة بمقره خلال الفترة من 6 - 18 ديسمبر 1997. واستهدفت الدورة تسليط الضوء على التطورات والقضايا الحديثة في الرقابة على المصارف. واستعرضت في هذا الصدد، أساليب الرقابة المصرفية الحديثة والمعايير الدولية المعمول بها بما في ذلك مؤشرات المخاطر المختلفة. كما تضمنت الدورة استعراض تجارب الرقابة المصرفية في بعض الدول العربية والغربية. واستفاد من الدورة 32 متدرباً من الكوادر المتوسطة والعليا في لجان وهيئات الرقابة على المصارف في 17 دولة عضو.

وساهم في تقديم مواد الدورة خبراء من كل من لجنة بازل للرقابة على المصارف وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وبنك انجلترا وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى خبراء معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي.

حلقة عمل حول سياسة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية

في إطار نشاطه الرامي إلى إتاحة الفرصة لكبار العاملين في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية لتبادل الخبرات والآراء والإطلاع على أحدث المستجدات في الفكر والممارسة في مجالات عملهم، نظم معهد السياسات الاقتصادية بمقر الصندوق حلقة عمل حول سياسة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، لمدة خمسة أيام وذلك للفترة من 21 - 25 سبتمبر 1997.

وهدفت الحلقة إلى تقديم إطار تحليلي لإختيار سياسة الصرف وإدارتها بما يتناسب والسياسات الإقتصادية للبلد في سياق التوجهات الإقتصادية الدولية الحديثة، وتبادل الخبرات العربية لوضع وتقييم السياسات النقدية في البلدان العربية. وشارك في الحلقة 26 من كبار العاملين في المصارف المركزية في 16 دولة عضو. وقد استعرضت حلقة العمل 13 ورقة عمل حول تجارب دول عربية، بالإضافة إلى الإطار التحليلي لاختيار سياسة الصرف وإدارتها، وتجارب بعض البلدان النامية.

الندوة السنوية المشتركة

واستمراراً للنهج المتبع منذ عدة سنوات، نظم الصندوق بالإشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين الندوة السنوية المشتركة لعام 1997 تحت عنوان "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة". وعقدت في الكويت خلال يومي 4 و 5 مارس 1997. وقد استعرضت الندوة خمس أوراق تناولت خمسة محاور هي الإطار النظري، والسياسات التنافسية، والأطر التنظيمية، ودور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والبنى الأساسية، والدولة والقطاع المالي.

ولقد شارك في إعداد الأوراق خبراء من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وصندوق النقد والبنك الدوليين. وشارك في الندوة مسؤولون وخبراء من المنظمات والمؤسسات والمصارف العربية والدولية ومن الجامعات العربية. وتم كالمعتاد إصدار وقائع الندوة في كتابين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق في عام 1997 تدعيم وتطوير سبل ومجالات التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية وذلك على النحو الذي يساعده في تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء. وفيما يلي عرضاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يمثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح من المراجع الهامة لمعالم الاقتصاد العربي وتطوراته، نموذجاً للتعاون المستمر والبناء بين منظمات العربي المشترك، إذ يشارك في إعداده، إلى جانب الصندوق، كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. ويضطلع الصندوق بالإضافة إلى ذلك بمهام تحرير وإخراج التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وفي سبيل إنجاز التقرير الصادر في هذا العام، أرسل الصندوق الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما استضاف الصندوق بمقره اجتماعين حضره ممثلو الجهات المشاركة في التقرير. عقد الإجتماع الأول الذي اختص بتنسيق الإحصاءات الأخرى المشاركة المستخدمة في التقرير خلال الفترة 26-28 أبريل 1997. أما الإجتماع الثاني والذي تضمنت أعماله مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه، فقد عقد خلال الفترة 21-23 يونيو 1997.

وأعقب ذلك قيام الصندوق بتحرير النسخة الأولية "محدودة التداول" من التقرير في مطلع أغسطس 1997 وإرسالها إلى السلطات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بتحرير وتجهيز الصيغة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وفي إطار هذا الدور، استمر الصندوق في تنظيم الاجتماعات الدورية للمجلس ومكتبه الدائم ولجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه والمكونه من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية وإعداد الوثائق والدراسات المطلوبة.

وفي هذا الصدد، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 11 مايو 1997، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الحادية والعشرين للمجلس التي عقدت في بيروت في 13 سبتمبر 1997. وقدم الصندوق خلال الدورة الصيغة الأولية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1997، والتقرير الدوري حول التطورات في السياسات المالية والنقدية في الدول العربية، والقضايا المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين. كما ناقش المجلس في مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الدراسة التي أعدها سعادة محافظ مصرف قطر المركزي حول "السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية في دولة قطر".

وناقشت الدورة بجانب ذلك، تقرير وتوصيات الاجتماع السادس للجنة الرقابة المصرفية، حيث وافق المجلس على توصيات اللجنة بشأن قواعد وأسس احتساب التركزات الائتمانية والسيولة، واعتمد ملاحظات المكتب الدائم بشأنها. كما ناقش المجلس تقرير الأمانة عن الاجتماعين الخامس والسادس للجنة بازل مع ممثلي المجاميع الاقليمية للرقابة المصرفية.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السابع للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد بمقره خلال الفترة 2 - 4 نوفمبر 1997. وقد تم تخصيص اليوم الأول من الاجتماع لعقد ورشة عمل متخصصة لمدراء الرقابة أعضاء اللجنة تناولت مخاطر السوق، وموضوع عام 2000. ثم ناقشت اللجنة آخر التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية والتي قدمها أعضاء اللجنة. كما ناقشت الورقتين اللتين أعدهما فريق العمل المنبثق عنها، حول "القائمين على إدارة المصارف"، "وتعيين ومسؤوليات المدققين الخارجيين"، حيث أوصت باعتماد الأسس والقواعد الواردة في الورقتين المذكورتين ليتم الاسترشاد بها حسب التشريعات المرعية في كل دولة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس المنعقدة في القاهرة خلال 17 – 20 فبراير 1997، وكذلك في دورته الستين المنعقدة في القاهرة خلال 15 – 18 سبتمبر 1997. وكان محور أعمال الدورتين إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، حيث أقر المجلس البرنامج التنفيذي لقيام هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من بداية يناير 1998.

وقد عرض الصندوق على الدورة الستين الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997 نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده. كما قام بعرض قرارات الدورة الحادية والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وقدم تقريراً عن نشاط الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس.

منظمات عربية وإقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 1997 على المشاركة في اللقاءات الاقليمية المخصصة لبحث قضايا وموضوعات ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في الملتقى الإعلامي حول الخطط الاقتصادية والاستثمارية لتونس الذي نظمته وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي التونسية خلال يومي 10 و 11 يونيو 1997. كما شارك في المؤتمر السنوي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة حول "منظمات الأعمال في مواجهة التحديات الجديدة : الأداء المحلي والأداء العالمي"، وقدم الصندوق ورقة إلى المؤتمر عن التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الدول العربية من جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وشارك الصندوق أيضاً في الندوة السنوية الثانية التي نظمتها دائرة جمارك وموانئ دبي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انعقدت في دبي خلال يومي 25 و 26 أكتوبر 1997، وتناولت هذا العام موضوع معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

كما قام الصندوق بالمشاركة في الندوة العربية حول التجارة والاستثمار التي عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال يومي 25 و 26 مايو 1997. كما شارك الصندوق في ورشة العمل حول التغيير المؤسسي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية وعقدت في دبي خلال الفترة من 24-26 نوفمبر 1997.

وشارك الصندوق في ندوة "النمو المستدام في الدول العربية" التي نظمها صندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتنسيق مع الجمهورية اليمنية وعقدت في صنعاء خلال يومي 8 و 9 يونيو 1997. كما شارك أيضاً في الملتقى الدولي حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الذي نظمته وزارة الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومنظمة الانكتاد، والذي عقد في الجزائر خلال الفترة من 13-15 نوفمبر 1997.

وشارك الصندوق بصفة مراقب في الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للبنك الاسلامي للتنمية الذي عقد في دمشق خلال يومي 25 و 26 نوفمبر 1997، كما شارك كذلك في اجتماعات الدورة الثانية للجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، والتي عقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 24-26 فبراير 1997. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في اجتماع الخبراء حول الجوانب المؤسسية للخصخصة في منطقة الأسكوا الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت خلال الفترة من 1-3 ديسمبر 1997.

هذا، ولقد استمر الصندوق في توثيق علاقات العمل والتعاون بينه وبين اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية والجهات الأخرى العاملة في حقل الأسواق المالية، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها وذلك بما يعزز الجهود المبذولة لتطوير الأسواق المالية العربية ورفع كفاءتها.

المنظمات الدولية

في إطار التعاون المستمر القائم بينه وبين صندوق النقد والبنك الدوليين، عقد الصندوق عدداً من المقابلات مع المسؤولين في هاتين المؤسستين على هامش اجتماعات لجنة التنمية التي عقدت في واشنطن في 29 أبريل 1997، وعلى هامش

الإجتماعات السنوية المشتركة للمؤسستين الدوليتين التي عقدت هذا العام في هونج كونج خلال الفترة 20 - 25 سبتمبر 1997. وقد تم خلال تلك المقابلات بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك شملت استعراض التطورات الاقتصادية في بعض الدول العربية، والتعاون المستمر بين الصندوق وهاتين المؤسستين في مجال خدمات التدريب التي يوفرها الصندوق لأعضائه من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، وفي مجال الندوة السنوية التي يتولى الصندوق تنظيمها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. كما شمل التعاون في عام 1997 كذلك عقد مشاورات مع الفنيين في المؤسستين الدوليتين للوقوف على تجاربهما في مجال الإصلاحات الهيكلية القطاعية وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة للإستفادة منها في وضع القواعد والمعايير الخاصة بالتسهيل الإقراضي الجديد للصندوق لدعم الإصلاحات الهيكلية.

وفي السياق نفسه، شارك الصندوق في اجتماع المجموعة الاستشارية لجمهورية مصر العربية الذي نظمه البنك الدولي في باريس خلال يومي 5 و 6 مايو 1997. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة لجمهورية جيبوتي الذي نظمه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في جنيف خلال يومي 29 و 30 مايو 1997. كما شارك الصندوق كذلك في اجتماع المجموعة الاستشارية للجمهورية اليمنية الذي نظمه البنك الدولي في بروكسل خلال يومي 19 و 20 يونيو 1997. واستهدفت هذه الإجتماعات التي شارك فيها، إلى جانب الدول المانحة، صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، استقطاب الدعم لجهود التصحيح في الدول الثلاث.

ومن جانب آخر، وفي إطار نشاطه في مجال الرقابة المصرفية، شارك الصندوق في الإجتماعين الخامس والسادس بين لجنة بازل وممثلي المجاميع الاقليمية للرقابة المصرفية اللذين عقدا بمقر بنك التسويات الدولية في بازل، حيث عقد الإجتماع الخامس خلال يومي 18 و 19 مارس 1997، وكان محور أعماله المذكرة التي أعدتها اللجنة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي وعدد من الدول الناشئة حول المبادئ الأساسية لرقابة مصرفية فعاله. وعقد الإجتماع السادس في 10 سبتمبر 1997، وتركزت أعماله حول مناقشة المرئيات التي أبدتها الدول بشأن المذكرة المشار إليها والتوصل إلى الصيغة النهائية للمذكرة. كما شملت أعمال ذلك الإجتماع مناقشة موضوع عام 2000 وآثاره على التعامل المصرفي.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية أحد الأركان الهامة لإستراتيجية عمل الصندوق، إذ يعتبر امتداداً طبيعياً لجهود الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الكبير الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تتمتع بالشخصية القانونية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، مفسحاً المجال لمؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة للإسهام بالنصف المتبقي من رأس المال. وتجسد المساهمة الكبيرة للصندوق في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الإنطلاق من قاعدة قوية تساعده على تحقيق أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك اربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق بتقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 1997 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة المحفظة الإستثمارية لأمواله.

ويهدف البرنامج إلى تنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير التمويل للصادرات والواردات العربية وفقاً لشروط وأسعار تنافسية، وكذلك من خلال توفير المعلومات عن فرص التجارة في الأسواق العربية. وترتكز آليته على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات. ولقد تم خلال العام تسمية 12 وكالة وطنية جديدة ليبلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية 85 وكالة في 18 دولة عربية.

إن هذا الإنتشار من شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها نشاط البرنامج من جهة، وإعطاء خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها، من جهة أخرى. ولقد بلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية خلال العام 31 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 220 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 137 اتفاقية بلغت قيمتها حتى نهاية عام 1997 نحو 630 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بنشاطه في مجال توفير معلومات وخدمات التجارة، بدأ البرنامج في مطلع العام الماضي باستكمال المرحلة الثالثة والأخيرة من بناء شبكة معلومات التجارة العربية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، وذلك بهدف تنفيذ الشبكة على المستوى الاقليمي للدول العربية بصورة متكاملة في سبيل إتاحة خدماتها للمتعاملين بشكل آني ومباشر. وقد تم في هذا الإطار ربط المركز الرئيسي للشبكة بجهات متعددة أبدت رغبتها في القيام بدور نقاط ارتباط للشبكة في دولها، حيث بلغ عدد الدول العربية المرتبطة بالشبكة والتي يتم تبادل المعلومات معها بشكل منتظم 11 دولة حتى نهاية عام 1997 تضم الأردن والإمارات وتونس ومصر ولبنان والبحرين والسعودية وسورية وليبيا وقطر والجزائر.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق عام 1997 إصدار النشرات والدوريات والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال العام ما يلي :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعه بمهام تحرير التقرير وإخراجه. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي لعام 1997 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات الأسواق المالية العربية، والتجارة الخارجية والمدفوعات والدين العام الخارجي ونظم وأسعار الصرف.

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية

قام الصندوق خلال عام 1997 بإصدار أربعة اعداد من النشرة الفصلية لهذه القاعدة. وتغطي النشرة نشاط الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة وأدائها. وتتضمن تحليلاً للتطورات في مؤشرات أداء هذه الأسواق وكذلك مؤشر الصندوق لهذه الأسواق ومقارنة ذلك مع مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في الدول الصناعية. كما أصدر الصندوق خلال العام عدداً خاصاً عن الأسواق المالية المشاركة في القاعدة تناول نشأتها وتطورها وأهدافها وبنيتها التنظيمية والتشريعية ليكون بمثابة دليل للمستثمرين.

النشرة الإقتصادية

أصدر الصندوق خلال العام العدد الثالث من النشرة الإقتصادية، التي تهدف إلى التعريف بنشاطات الصندوق وإنجازاته، واستعراض القضايا الإقتصادية الراهنة ذات الأهمية التي ترتبط باهتمامات الصندوق وأهدافه. ويأمل الصندوق من وراء إصدار هذه النشرة وتعميمها على القراء في الدول العربية إلى زيادة الوعي بهذه القضايا وتسهيل متابعة الأحوال الإقتصادية الراهنة والسياسات التي تنتهجها الدول العربية على الصعيد المالي والإقتصادي.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق إصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. ولقد تم إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول وفي إعداد المؤشرات الإقليمية والعربية. وشملت هذه النشرات:

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

وأصدر الصندوق خلال العام كذلك كتيباً إحصائياً خاصاً عن "الدول العربية في عشرين عاماً" بمناسبة مرور عشرين سنة على بدء نشاط الصندوق.

الدراسات

أعد الصندوق خلال عام 1997، عدداً من الدراسات شملت :

1- دراسة حول "تطور دور الحكومة في التنمية الاقتصادية في الدول العربية" تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لعام 1997 عن "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة".

2- دراسة حول "التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الدول العربية من جراء الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية" تم تقديمها في الندوة التي نظمتها كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الامارات حول "منظمات الأعمال في مواجهة التحديات الجديدة : الأداء المحلي والأداء العالمي".

3- دراسة حول "دور صندوق النقد العربي في الربط بين الأسواق المالية العربية" قدمت في المؤتمر السنوي لإتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية.

4- دراسة حول "اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي" قدمت في نادي الخريجين بالبحرين.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (مؤسسة تابعة). الذي يمتلك الصندوق فيه ما يقارب نسبة 55 في المائة من رأس المال المصرّح به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 1997. وقد تأسس برناج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1977، ونتائج اعماله، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات صافي حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

صافي حقوق المساهمين

يتكون صافي حقوق المساهمين من حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد إرتفع صافي حقوق المساهمين في الصندوق، والذي يشمل رأس المال والإحتياطيات، إلى 626,975 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997 مقارنة بمبلغ 597,067 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، أي بزيادة مقدارها 29,908 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 5.0 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والذي يمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 75,121 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1977 وذلك بالمقارنة مع 64,874 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 10,247 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 15.8 في المائة.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في صافي حقوق المساهمين لفترة الخمس سنوات (1997-1993)

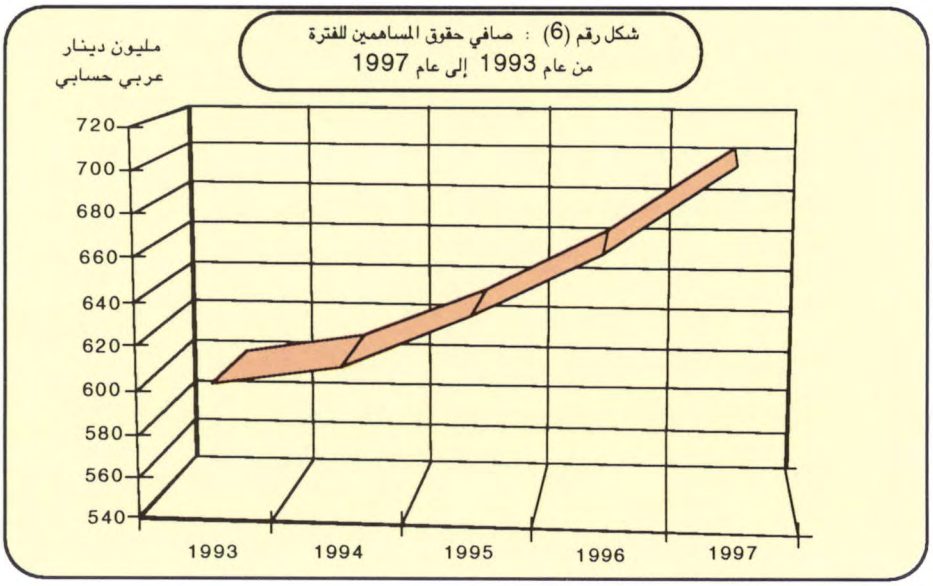

وقد تم توظيف صافي حقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1997، مبلغ 206,697 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 186,905 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، وبزيادة قدرها 19,792 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 10.6 في المائة.

وقد بلغ إلتزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 231,295 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، ويعادل ذلك 72.6 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، في حين بلغ هذا الالتزام 218,253 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، وهو ما نسبته 68.5 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 1997 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 22,682 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 718,762 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1997، مقارنة بمجموع قدره 696,080 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1996.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 437,634 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، وفي نهاية عام 1996 بلغت قيمتها 437,297 ألف دينار عربي حسابي. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الإستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1993 الى عام 1997.

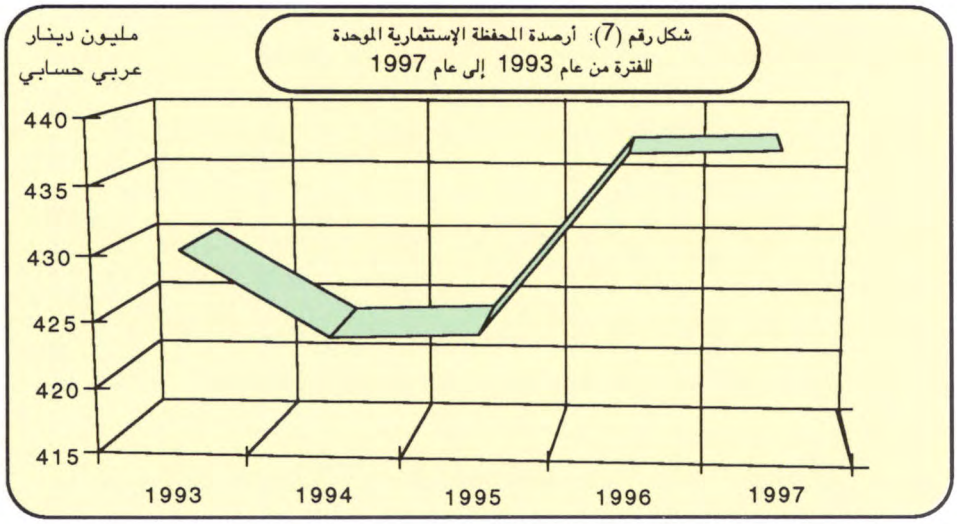

خطوط الائتمان

إن خطوط الإئتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الأئتمان كما في 31 ديسمبر 1997 مبلغ 43,561 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة بمبلغ 24,933 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، وبزيادة قدرها 18,628 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 74.7 في المائة.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 14,204 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، بينما في نهاية عام 1996 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 12,806 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

مـوارد الصنـدوق

تتكوَّن مـوارد الصندوق مـن رأس المال المدفـوع والاحـتـيـاطيـات، والقـروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من إتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالاضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المـــــال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,250 ألف دينار عربي حسابي. وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه تعادل حوالي 99 في المائة، كما وأن نسبته إلى صافي حقوق المساهمين للصندوق تعادل حوالي 52 في المائة، كما في نهاية عام 1997.

الاحتياطيـــات

تشمل الاحتياطيات : الاحتياطي العام، وإحتياطي الطوارىء، وفروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 302,885 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، بالمقارنة مع 272,977 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، وبزيادة قدرها 29,908 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 11 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 234,780 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 74 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1997، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 1996 ما قيمته 215,256 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 68 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمَّ تكوين إحتياطي طوارىء بغرض إستخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام، على أن يحوَّل إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد إحتياطي الطوارىء 70,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 22 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1997، بينما كان رصيده في نهاية عام 1996 يبلغ 65,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 20 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 1,895 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، بينما سجلت في نهاية عام 1996 رصيداً مديناً قدره 7,279 ألف دينار عربي حسابي، وبذلك بلغ التحسن في فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة 5,384 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 74 في المائة من الرصيد في نهاية عام 1996. ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والإحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 1997.

شكل رقم (8): رأس المال المدفوع والإحتياطيات
1997-1977

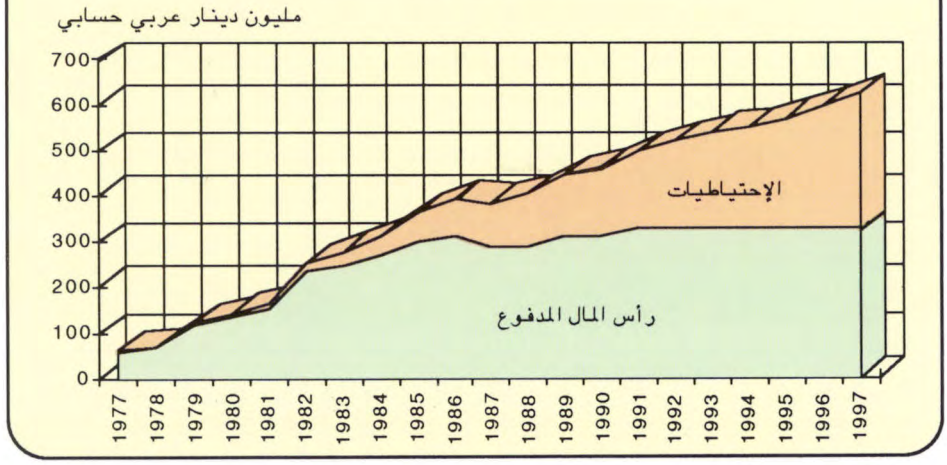

نتائـج أعمـال السنـة

الدخـــــل

بلغ إجمـالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض وخطوط الإئتمان، وفوائد على الودائع، وفوائد وإيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية، وإيرادات أخرى مبلغ 33,193 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1997، مقارنةً بمبلغ 31,232 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 1,961 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.3 في المائة.

الانفـــــاق

بلغ إجمالي الانفاق الموحد (متضمناً فروقات تحويل العملة) 4,093 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1997، مقارنةً بمبلغ 4,280 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبإنخفاض قدره 187 الف دينار عربي حسابي وبنسبة 4.4 في المائة.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1997، مبلغ 24,524 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 22,737 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بزيادة قدرها 1,787 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 7.9 في المائة. وقد تمَّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء، والمتبقي وقدره 19,524 ألف دينار عربي حسابي، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 1997

إرنست ويونغ

بسم الله الرحمن الرحيم

ارنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٧٢٢٢٢٤
تلكس : ٢٢٦٧٢
فاكس : ٧٢٢٩٦٨

تقريـر مراقبـي الحسابـات
لأصحاب المعالـي أعضـاء مجلس المحافظيـن
صنـدوق النقـد العربـي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 الى 14 . ان اعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي من مسؤولية إدارة الصندوق وان مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية . تشتمل إجراءات التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة ، ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية. وباعتقادنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

في رأينا ان البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 وعن نتائج أعماله والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات ، وان المصروفات الإدارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق او مركزه المالي .

ارنست ويونغ
19 آذار (مارس) 1998
أبوظبي

صندوق النقد العربي

الميزانية العمومية الموحدة

31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

	ايضاح	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		7,377	4,952
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		7,182	12,307
ودائع لأجل لدى البنوك		261,859	246,752
سندات واوراق مالية للتداول	3	171,428	174,943
سندات واوراق مالية للاستثمار	4	31,787	29,522
ودائع لدى البنوك المركزية	5	5,331	5,331
قروض للدول الأعضاء	6	206,697	186,905
خطوط الإئتمان	7	43,561	24,933
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	8	112,835	100,332
موجودات ثابتة		207	561
		848,264	786,538
رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	9	324,090	324,090
الاحتياطيات	10	302,885	272,977
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		626,975	597,067
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		75,121	64,874
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	11	41,999	31,179
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	12	104,169	93,418
		221,289	189,471
		848,264	786,538

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

بياني الدخل والانفاق والتخصيصات الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

	إيضاح	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد مقبوضة على الودائع		11,848	10,495
فوائد مدفوعة على الودائع		(2,174)	(1,151)
		9,674	9,344
فوائد ورسوم على القروض وخطوط الإئتمان		8,093	6,583
إيرادات محفظة السندات والاوراق المالية		15,033	14,763
إيرادات أخرى		393	542
		33,193	31,232
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية		3,581	3,640
مصروفات معونة فنية		211	193
استهلاك الموجودات الثابتة		431	543
فروقات تحويل عملة		(130)	(96)
		4,093	4,280
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		29,100	26,952
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		(4,576)	(4,215)
صافي الدخل للسنة		24,524	22,737
التخصيصات المقترحة			
محول الى احتياطي طوارئ	10	5,000	5,000
محول الى احتياطي عام	10	19,524	17,737
		24,524	22,737

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

	إيضاح	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
نشاطات العمليات			
صافي الدخل للسنة		24,524	22,737
معدلا بما يلي:			
استهلاك موجودات ثابتة		431	543
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		10,247	3,947
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		35,202	27,227
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :			
سحوبات القروض		(29,432)	(26,513)
تسديدات القروض		9,640	17,170
الزيادة في خطوط الإئتمان		(18,628)	(7,110)
الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الاخرى		10,751	10,676
الزيادة في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الاخرى		(12,503)	(10,649)
النقص (الزيادة) في السندات والاوراق المالية للتداول		3,515	(5,343)
الزيادة في الودائع لدى البنوك المركزية		-	(5)
الزيادة في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		(4,596)	-
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من نشاطات العمليات		(6,051)	5,453
نشاطات الاستثمار :			
شراء موجودات ثابتة		(77)	(119)
الزيادة في السندات والاوراق المالية للاستثمار		(2,265)	(4,112)
صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار		(2,342)	(4,231)
نشاطات التمويل :			
الزيادة في رأس المال		-	250
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		10,820	12,118
صافي النقد الناتج من نشاطات التمويل		10,820	12,368
النقص في فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة		5,384	2,565
صافي الزيادة في النقد والبنود المماثلة للنقد		7,811	16,155
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		264,011	247,856
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	14	271,822	264,011

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

1 نشاط الصندوق

انشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وقد تم إتباع السياسات المحاسبية الهامة التالية :

أ) اسس توحيد البيانات
تضم البيانات المالية الموحدة بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق) وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة) الذي يمتلك الصندوق فيه مايقارب نسبة 55٪ من رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 1997 (1996 : 55٪). تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الاعضاء . تتخذ المؤسسة التابعة من مدينة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها .

لقد تم إستبعاد جميع المعاملات والارصدة الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة .

ب) العرف المحاسبي
تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات المالية بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

ج) محفظة السندات والأوراق المالية
تقيم محفظة السندات والأوراق المالية لغرض التداول على أساس إجمالي القيمة في السوق او التكلفة ايهما اقل وتدرج الأرباح أوالخسائر الناتجة عن عملية التقييم في بيان الدخل والإنفاق.

وتقيم السندات والأوراق المالية لغرض الاستثمار والتي يتم شراؤها بهدف الاحتفاظ بها على المدى الطويل بالتكلفة معدلة باستهلاك العلاوة او الخصم الذي يتم احتسابه على أساس أقساط سنوية متساوية اعتباراً من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق ، مع أخذ مخصص مقابل اي انخفاض دائم في قيمة السندات والأوراق المالية .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) العملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة. تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لاسعار الصرف الصادرة من صندوق النقد الدولي. يتم كذلك تقييم العقود الآجلة بالعملات الأجنبية المبرمة لتغطية الموجودات بأسعار الصرف الآجلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج الأرباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والإنفاق .

يتم تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة باسعار الصرف السائدة كما في تاريخ الميزانية العمومية وتدرج الفروقات الناتجة عن ذلك في الاحتياطيات.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند اقتنائها .

هـ) استهلاك الموجودات الثابتة
تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

و) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة
يتم تحميل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين المعمول به في الصندوق. اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد في الصندوق وجميع العاملين في المؤسسة التابعة فيتم تكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقاً للانظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق وفي المؤسسة التابعة. لا تتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

ز) احتساب الايرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بها . وتعلق الفوائد على القروض للدول الاعضاء المتأخرة بالدفع لاكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

ح) النقد والبنود المماثلة للنقد
لاغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك ، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

3 سندات واوراق مالية للتداول

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية للتداول (بالتكلفة)	171,428	174,943

بلغت القيمة السوقية للسندات والاوراق المالية للتداول 171,555 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 (1996 : 176,175 ألف دينار عربي حسابي) .

4 سندات واوراق مالية للاستثمار

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية	28,081	26,045
قروض مشتركة	3,706	3,477
	31,787	29,522

بلغت القيمة السوقية لمحفظة السندات والاوراق المالية للاستثمار 28,541 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 (1996 : 26,903 الف دينار عربي حسابي) .

تمثل القروض المشتركة مساهمة الصندوق في قروض مشتركة ممنوحة للدول الأعضاء .

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

6 قروض للدول الاعضاء

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
قروض مقررة منذ بداية الصندوق	718,762	696,080
قروض غير مسحوبة	(24,598)	(31,348)
اقساط قروض مسددة	(487,467)	(477,827)
الرصيد في 31 كانون الاول (ديسمبر)	206,697	186,905

تتضمن القروض للدول الاعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874 الف دينار عربي حسابي (1996 : 94,874 الف دينار عربي حسابي) وفي هذا الصدد تم اصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل الى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

7 خطوط الإئتمان

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	24,933	17,823
سحوبات	50,109	20,370
	75,042	38,193
تسديدات	(33,120)	(13,861)
فروقات تحويل العملة	1,639	601
الرصيد في نهاية السنة	43,561	24,933

يتمثل هذا البند في خطوط إئتمان ممنوحة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية . ان الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 1997 بلغت 3,365 الف دينار عربي حسابي (1996: 3,552 الف دينار عربي حسابي) .

8 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الإيرادات تبلغ 93,476 الف دينار عربي حسابي (1996 : 84,509 الف دينار عربي حسابي) وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2(ز) . أنظر أيضاً الإيضاح رقم 12 .

9 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي ، وبمقتضى قراره رقم (4) لسنة 1996 ، تم زيادة رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه بقيمة حصة جيبوتي البالغة 250 الف دينار عربي حسابي ليصبح 326,250 الف دينار عربي حسابي .

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه	326,250	326,250
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(2,160)
رأس المال المدفوع	324,090	324,090

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

10 الاحتياطيات

	عام الف دينار عربي حسابي	طوارئ الف دينار عربي حسابي	فروقات تحويل عملة الف دينار عربي حسابي	المجموع الف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1997/1/1	215,256	65,000	(7,279)	272,977
تحويل من صافي الدخل للسنة	19,524	5,000	-	24,524
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	-	-	5,384	5,384
الرصيد في1997/12/31	234,780	70,000	(1,895)	302,885

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي او 10٪ من صافي الدخل للسنة ايهما اكبر الى احتياطي طوارئ الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25٪ من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة اية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 مبلغ 22,322 الف دينار عربي حسابي (1996 : 22,482 الف دينار عربي حسابي) يمثل حصة الصندوق من احتياطيات تحتفظ بها المؤسسة التابعة .

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بايداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الايرادات ، تبلغ 93,476 الف دينار عربي حسابي (1996 : 84,509 الف دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2 (ز) . أنظر أيضاً إيضاح رقم 8 .

13 إدارة أموال

أ) بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق رقم (10) لسنة 1994 وقرار مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية رقم (8) لسنة 1994 ، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (83,333 الف دينار عربي حسابي) في 16 أغسطس 1995 ، ومبلغ 300 مليون دولار امريكي (67,462 ألف دينار عربي حسابي) في 21 أغسطس 1995 على التوالي لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن ، وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات التي أبرمت معهم . ان الاموال المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين البالغة حوالي 186,087 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 موزعة كما يلي :

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	6,631	4,223
ودائع لأجل لدى البنوك	14,846	11,476
سندات واوراق مالية للتداول	160,851	150,264
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى (صافي)	3,759	3,381
	186,087	169,344

ب) بلغت الاموال المدارة من قبل الصندوق لصالح منظمات عربية متخصصة 4,247 الف دينار عربي حسابي (1996 : 4,431 الف دينار عربي حسابي) .

14 ارصدة النقد والبنود المماثلة للنقد

	1997 الف دينار عربي حسابي	1996 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,377	4,952
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	7,182	12,307
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	257,263	246,752
	271,822	264,011

15 الأدوات المالية

أ) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم ادارة مخاطر اسعار الفائدة عن طريق إعادة تثبيت اسعار الفائدة على خطوط الإئتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات الاستثمارية وسندات المتاجرة ولذلك فان المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة محدودة.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعلية لكل منها كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعلية
	الف دينار عربي حسابي							٪
الموجودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,377	7,377	–	–	–	–	–	6.8-0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	7,182	7,182	–	–	–	–	–	4.4-4.2
ودائع لأجل لدى البنوك	261,859	161,773	95,490	4,596	–	–	–	7.7-0.3
سندات وأوراق مالية للتداول	171,428	171,428	–	–	–	–	–	11.9-0.6
سندات وأوراق مالية للإستثمار	31,787	–	7,682	3,045	12,147	8,913	–	9.2-3.4
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء	206,697	1,331	6,174	10,106	80,279	13,933	94,874	5.8-4.2
خطوط الإئتمان	43,561	7,221	23,345	9,737	3,258	–	–	6.4-5.8
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	112,835	–	–	–	–	–	112,835	–
موجودات ثابتة	207	–	–	–	–	–	207	–
	848,264	356,312	132,691	27,484	95,684	22,846	213,247	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	75,121	–	–	–	–	–	75,121	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	41,999	35,822	6,177	–	–	–	–	5.9-5.7
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	104,169	–	–	–	–	–	104,169	–
	221,289	35,822	6,177	–	–	–	179,290	

15 الأدوات المالية (تتمة)

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعلية لكل منها كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعلية ٪
	الف دينار عربي حسابي							
الموجـودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	4,952	4,952	–	–	–	–	–	5.5-0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	12,307	12,307	–	–	–	–	–	4.2-3.8
ودائع لأجل لدى البنوك	246,752	126,320	120,432	–	–	–	–	6.4- 0.4
سندات وأوراق مالية للتداول	174,943	174,943	–	–	–	–	–	11.9-3.1
سندات وأوراق مالية للإستثمار	29,522	1,544	4,930	2,082	10,723	10,243	–	10.3-6.1
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء	186,905	2,835	2,706	14,601	68,360	3,529	94,874	5.8-4.2
خطوط الإئتمان	24,933	2,893	22,040	–	–	–	–	7.3-5.7
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	100,332	–	–	–	–	–	100,332	–
موجودات ثابتة	561	–	–	–	–	–	561	–
	786,538	325,794	150,108	16,683	79,083	13,772	201,098	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	64,874	–	–	–	–	–	64,874	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	31,179	27,701	3,478	–	–	–	–	5.7-5.3
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	93,418	–	–	–	–	–	93,418	–
	189,471	27,701	3,478	–	–	–	158,292	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1997

15 الأدوات المالية - تتمة

ب) مخاطر الائتمان وتركيزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز استثمارات الصندوق في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة . كما يوفر الصندوق قروض للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها . وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

يسعى الصندوق لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها . وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد .

ج) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق ، مخاطر تداول العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة .

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الاجنبية المبرمة لتغطية الاستثمارات والودائع بالعملات الاجنبية 87,932 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997 (1996: 69,996 الف دينار عربي حسابي) .

د) القيمة العادلة

ان القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الصندوق المالية تقارب القيمة المدرجة في البيانات المالية .

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)

القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
1997	3	22,682	29,432	9,640
المجموع	103	718,762	694,164	487,467

جدول رقم (1 - 2)

أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	2	36,185
1997	0	0	1	366	1	19,656	1	2,660	0	0	3	22,682
المجموع	53	257,775	11	104,566	17	219,206	11	72,485	11	64,730	103	718,762

جدول (أ - 3)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية كل من عام 1996وعام 1997

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1996			نهاية عام 1997		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪
الأردن	9,300	5,320	175	15,960	5,320	300
تونس	5,175	6,900	75	3,881	6,900	56
الجزائر	40,380	41,640	97	50,380	41,640	121
جيبوتي	0			184	245	75
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	17,375	14,800	117	13,675	14,800	92
موريتانيا	6,466	4,920	131	5,940	4,920	121
اليمن	13,335	15,120	88	21,803	15,120	144
المجمـوع	186,905	144,060	130	206,697	144,305	143

جدول (أ - 4)

إجمالي إلتزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253
1997	206,697	24,598	231,295

جدول (أ-5)

بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رأس المـــال المدفـــوع المدفوع بعملات وطنيـة والمودع بالمصارف المركزيـة للـدول الأعضـاء	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840	324,090	324,090
	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,331	5,331
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,758	318,758
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675		18,475	3,250	63,420	25,615	36,185	22,684
التزامات القروض (بما فيهـا غير مسحوب) *	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728	218,253	231,295
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562	186,905	206,697
نسبة التزامات القروض (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47	68.47	72.56
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75	58.64	64.84

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جدول (أ - 6)

معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

	القروض التلقائية	قروض تسهيل وتشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
أ) القروض الجديدة *	4.15	-	5.75
ب) القروض القديمة			
السنة الاولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	-	5.85	6.10
5-4	-	-	6.40
6-5	-	-	6.70
7-6	-	-	7.00

* وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16. ويطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين إنتهاء سدادها.

جدول (أ-7)
خطوط الإئتمان التى قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الإئتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,327
المجموع	137	629,905	457,513	281,187	176,327

جدول (ب - 1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 1997

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين *	2.160	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
	المجموع	326.250	318.759	5.331	324.090

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قرار رقم (4) لسنة 1996، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,250 ألف د.ع.ح.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب-2)

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

1997-1981

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	تحليل مخاطر الإئتمان والتحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الإقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	احصاءات مالية الحكومة	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات العامة	أدوات الإستثمار وإدارة الحافظة الإستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	البرمجة المالية	السياسات المالية والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية	سياسات وإدارة أسعار الصرف	السياسات المالية الإطار والممارسة	المجموع لكل دولة
الدولة/ عدد الدورات	8	2	4	3	5	5	6	4	2	1	3	4	2	1	1	2	1	1	55
الأردن	12	2	7	6	11	9	12	8	5	2	7	8	2	-	2	4	-	2	99
الامارات	27	4	9	7	14	15	19	12	2	2	11	17	1	3	3	5	6	3	160
البحرين	9	2	8	3	5	25	7	4	3	1	6	7	2	2	1	2	1	1	89
تونس	11	2	6	4	9	4	9	6	4	1	5	5	12	-	2	2	2	2	86
الجزائر	11	2	6	3	8	6	10	5	1	2	4	3	6	-	3	2	2	2	76
السعودية	19	2	14	10	16	18	22	13	2	3	9	8	3	10	3	4	3	3	162
السودان	6	2	4	4	3	3	6	3	-	2	2	2	-	-	-	-	-	-	37
سورية	16	2	4	4	7	8	12	8	2	2	7	9	3	-	2	4	2	3	95
الصومال	6	1	1	2	2	1	2	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	4	3	1	3	2	2	-	-	4	-	-	-	-	-	-	26
عُمان	6	1	9	3	6	7	8	5	1	1	5	11	1	1	3	2	1	1	72
فلسطين	4	-	3	1	4	2	3	2	-	1	1	-	-	-	-	1	-	2	24
قطر	8	2	6	2	8	5	5	5	1	1	1	4	2	5	2	4	2	-	63
الكويت	12	2	3	4	6	11	13	6	5	3	5	5	2	3	2	2	1	2	87
لبنان	8	1	3	3	5	2	6	2	-	-	3	4	2	-	2	2	2	2	47
ليبيا	8	2	5	3	6	4	7	7	-	1	3	3	6	-	1	2	1	1	60
مصر	12	-	9	7	11	7	17	10	2	3	6	6	9	-	2	5	2	3	111
المغرب	12	3	4	4	10	7	10	7	4	3	6	6	5	-	2	3	2	2	90
موريتانيا	7	2	5	3	8	8	12	4	-	2	4	-	5	-	2	2	1	1	66
اليمن	20	4	8	7	11	10	10	9	2	3	7	7	1	-	2	3	2	1	108
المجموع الكلي	218	38	115	84	153	153	193	120	36	33	92	110	62	24	34	49	30	32	1576

جدول (ب - 3)
أعداد المشاركين في حلقات العمل
1995 - 1997

الدولة/اسم حلقة العمل	جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية	السياسات النقدية في البلدان العربية	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية
الأردن	–	1	1
الامارات	2	2	2
البحرين	–	2	1
تونس	2	1	2
الجزائر	2	2	2
السعودية	1	2	2
السودان	–	–	–
سورية	1	2	2
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
عُمان	–	–	1
فلسطين	–	1	2
قطر	–	1	1
الكويت	1	–	1
لبنان	1	1	2
ليبيا	1	1	2
مصر	2	2	2
المغرب	1	1	–
موريتانيا	1	2	1
اليمن	1	–	2
المجمـــوع	16	21	26

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ[1]	
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش[2]
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	معالي ابراهيم عبد الكريم
	نائب المحافظ	معالي عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	سعادة توفيق القروي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبدالكريم حرشاوي
	نائب المحافظ	سعادة عبد الوهاب كرمان
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي محمد علي محمد[3]
	نائب المحافظ	سعادة محمد قوضة روبله[3]
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبدالعزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور عبدالوهاب عثمان
	نائب المحافظ	معالي عبدالله حسن أحمد
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد بشار كبارة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ	معالي علمي فارح نور
	نائب المحافظ	سعادة علي عبدي عملو
جمهورية العراق	المحافظ	معالي حكمت مزيان ابراهيم العزاوي[4]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عصام راشد حويش
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي أحمد بن عبدالنبي مكي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور بن هاشم
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ	معالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني
	نائب المحافظ	سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	معالي ناصر عبد الله الروضان
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة رياض سلامة
	نائب المحافظ	سعادة ناصر السعيدي[5]
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	معالي الدكتور الطاهر الهادي الجهيمي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	معالي ظافر سليم البشري
المملكة المغربية	المحافظ	معالي إدريس جطو[6]
	نائب المحافظ	معالي محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمدو ولد ميشل
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ سيدي المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي علوي صالح السلامي[7]
	نائب المحافظ	معالي أحمد عبدالرحمن السماوي[8]

1) لم يتم تسمية نائب المحافظ.
2) اعتباراً من أبريل 1997، خلفاً لمعالي أحمد حميد الطاير.
3) إعتباراً من أبريل 1997.
4) إعتباراً من مايو 1997 ، خلفاً لمعالي أحمد حسين.
5) اعتباراً من مايو 1997.
6) اعتباراً من مايو 1997، خلفاً لمعالي محمد القباج.
7) إعتباراً من مايو 1997، خلفاً لمعالي المهندس محمد أحمد الجنيد.
8) اعتباراً من مايو 1997 خلفاً لمعالي علوي صالح السلامي.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور جباره الصريصري	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة عبد الوهاب كرمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	11.39 *
سعادة فهيم محمد معضاد (لبنان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.41
سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50
سعادة بشير علي خلاط (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.71
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال جمهورية جيبوتي	11.03 *

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائـــرة الشـــؤون الاداريـــة
2. الدائـــرة الاقتصاديـــة والفنيـــة
3. الدائـــــرة القـــانونيـــة
4. معهـــد السياســـات الاقتصاديـــة
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
6. دائـــــرة الاستـــثـمـــــارات

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الادارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.

صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818 أبوظبي - أ.ع.م.